وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان
اياه مع ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان
يؤخر عنهما فاجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك
تنبيها على ان له مزيد اختصاص بالقسم الاول وفيه ما عرفت
من ان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم الاول قوله من فعل
اي حدث اما ان يريد ما سبق في تعريف المصدر ويكون
الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل اجراء احكام اللفظ على
المعنى لشدة الملابسة بينهما واما ان اراد به المصدر لان سيبويه
يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والثاني يوافق تفسير الرضي
للفعل و[illegible] التجوز في قوله لمن قام به اذ القيام بالشخص
صفة المعنى المسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم يرد
بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم
الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر
ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث
هذا كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن
ذلك الاسناد المجازي الى لفظ مثل ضرب ويضرب لانه صفة
معناه فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم ارادة
مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال
المعنى المطابقي الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمني

او الالتزامي قوله موضوعا ذلك الاسم لمن قام به اه نبه
على ان لام الجارة صلة قوله اشتق بتضمنه معنى الوضع
ولك ان تجعله للتعليل اي لاجل افادة من قام به الفعل
فيستغنى عن التضمين قوله اي لذات ما قام به الفعل هذا
يكفي ويغني عن قوله اي الفعل وقد اشار الى ان المراد بمن اعم
من العقلاء واشار الى وجه صحة المشار اليه بقوله لكان
اولى بقوله ولعله قصد التغليب وينبغي ان يعلم ان المراد
بمن قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل
اعترض الرضي بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد
مضارب عمرا ومتقرب من فلان ومتبعد منه ومجتمع
معه فان هذه الاضافة الاحداث نسب لا يقوم باحد
المنتسبين معينا دون الاخر ويمكن دفعه بان معنى
المضارب ليس المتصف بالمضاربة بل المتصف بضرب
متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب
الاول وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك
بين اثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة
لمن قام به المضاربة اي ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه
ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب
من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول